

الملتقى الدولي بزاكورة حول «التدبير المندمج والمستدام للمجالات الواحاتية»

المشاركون دعوا إلى تعزيز جهود تأهيل قطاع نخيل التمر وتثمين الواحات كتراث وثروة وطنيين



< محمد التفراوي

نظم معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، بمعية الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمعهد الوطني للبحث الزراعي، مؤخرًا، مدينة زاكورة، ملتقى دوليا حول "التدبير المندمج والمستدام للمجالات الواحاتية"، بمشاركة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية للتنمية، وجمعية المعرض الدولي للتمور بالمغرب، والفدرالية البيهنية المغربية للتمور، والجمعية المغربية للزراعة والبيستنة، وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي بالإمارات العربية المتحدة، وكل ذلك تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري.

وفي كلمة افتتاحية للملتقى، قام الدكتور إبراهيم الحافدي، مدير عام الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، بتحديد سياق ودواعي الملتقى الذي نظم في مدينة تمثّل منطقتها أكبر واحة بمساحة تقدر بحوالي 26 ألف هكتار. ودعا إلى ضرورة الاهتمام بإدماج الإنسان في تنمية الواحات والمحافظة عن البيئة. وأثنى الدكتور الحافدي على مختلف المؤسسات المعنية بالقطاع والمشتغلة بانسجام تام، مما جعل مردودية الإنتاج تضح جليا في تنامي منتوج التمور من 90 ألف طن قبل انطلاق البرنامج إلى 115 ألف طن خلال السنة الماضية. وساق الحافدي مثالين للتمور لا تلقى أهمية في السوق، حيث باتت في عداد الفقدان وبدون قيمة في إقليم زاكورة بسبب بغس منها مثل نوع "بوسحمي" الذي يباع بـ"العيرة" (العيرة الواحدة تزن 30 كيلوغراما) بـ4 درهم. لكن بعد التليفي والتخزين سيباع بالأسواق بـ25 درهم للكيلو الواحد، مما سيمكن المزارع من تحسين مستوى عيشه. وبالمناسبة، ذكر أحد المزارعين أنه يراهن على أن يمكنه تجارته في هذا النوع من التمور من بناء مسكنه. كما أن منطقة تافيلالت تعرف نوع آخر من التمور يسمى "بوسليخن" كان يباع بـدرهمين، وإذا لم يتهلك خلال شهرين يفقد صلاحيته وقيمه. لكن الآن بواسطة تحسين التليفي والتخزين سيباع في الأسواق بـ20 درهم للكيلو.

وجدد الحافدي التأكيد على أن الواحات تمثّل تراثا إنسانيا ووطنيا. ويتوفر المغرب على محميتين

باعتبارها ملتقى الثقافات ومجالا لاستقرار والتونس وليبيا مصنفة من قبل اليونسكو، وتشكل حاجزا لتقدم الصحراء، مما يستوجب العناية بنباتاتها وحيواناتها لكي لا تزحف الصحراء نحو دول الشمال.

وطالب الدكتور الحافدي الباحثين والطلبة بتكثيف الجهود في مجال البحث العلمي والاجتماعي، لتجاوز الإشكالات والأمراض التي تصيب التمور، وذلك نحو إنتاج أكبر وجودة أحسن وتخزين وتسويق أفضل.

وقال كاتب عام وزارة الزراعة والصيد البحري، محمد صديقي، خلال الجلسة الافتتاحية، إن المجالات الواحية تمثّل أكثر من 30 بالمائة من المساحة الوطنية وهي تشكل مجال عيش أكثر من 1.7 مليون نسمة. وذكر بأن إنشاء الوكالة الوطنية "يعد دليلا على الأهمية الممنوحة للواحات في إطار خطة المغرب الأخضر، الذي هو رافعة للاقتصاد الوطني". وأشار صديقي، خلال افتتاح الملتقى، إلى أنه مع برنامج 5 مليون شجرة، باتت أشجار النخيل عنصرا مهيكلا للفضاءات الواحية، مؤكدا أن القطاع يستفيد من عقد برنامج بين الدولة وبين مهنيي القطاع لتطوير القدرات الوطنية لإنتاج السلالات ونباتات النخيل في المختبر، من التخزين وتأهيل الموارد الطبيعية لبساتين النخيل، وتحسين وتطوير الظروف الإطارية للقطاع.

وتتكون الواحات، يضيف الصديقي، من أربع مجموعات رئيسية هي: واحات جنوب الأطلس الصغير واطا، وواحات وادي درعة وواحات وادي زيز واغريس وواحة فكليك. ومن حيث تنظيم المنتجين بالإضافة الفدرالية المغربية لمنتجي التمور (FENAPROD) والفدرالية البيهنية المغربية للتمور (FIMADATTES)، فقد تم إنشاء 23 مجموعة ذات نفع اقتصادي (GEI) تغطي جميع الواحات المغربية.

وأكد عبد الغني الصمودي عامل إقليم زاكورة أن احتضان هذه الورشة يبين مدى الاهتمام بالمجال الواحي والذي يمتد على مساحة 240 كيلومتر بالمغرب، وتضم بلادنا أيضا أكبر واحة بالقارة

الافريقية، وتتوفر على إمكانات ومؤهلات كبيرة

وذلك بفعل موجات الجفاف المتلاحقة والتغيرات المناخية الطارئة خلال العقود الأخيرة، فضلا عن انتشار الأمراض المضرّة للنخيل في مقدمتها مرض البيوض. ووعيا بمكانة سلسلة إنتاج التمور ضمن النشاط الفلاحي الوطني وفي إطار النسيج الاقتصادي والمنظومة البيئية، اتخذت عدة إجراءات فعليه ومبادرات علمية، في إطار عقد البرنامج الموقع بين الحكومة المغربية والفدرالية البيهنية للتمور في سنة 2010، مما يبشر بأن إنتاج التمور سيعرف خلال السنوات القليلة القادمة تحولا نوعيا. ويهدف هذا العقد إلى إعادة تأهيل المساحات المغرّسة من نخيل المتواجدة على مساحة 48 ألف هكتار، وتوسيع المساحات المغرّسة خارج الواحات لتحسين تثمين المنتوج عبر خلق وحدات للتثمين والتخزين مع إعطاء أهمية كبرى للعامل التنظيمي للسلسلة. وسيمكن انخراط المتدخلين من منتجين وتجّار وتعاونيات ومختبرات ومستثمرين في الفيدرالية البيهنية من خلق نوع من الترابط بين مختلف الشركاء في إطار تكاملي يغني السلسلة ويساعد على إنتاج أكبر قسط ممكن للثروة.

وأضاف بلحسن أن قطاع النخيل شهد تطورا كبيرا، وذلك بفضل الدعامتين الأولى والثانية من مخطط المغرب الأخضر، حيث تم اعتماد عدة إجراءات من قبيل إعادة هيكلة الواحات التقليدية، وغرس النخيل بالتوسعات، وتثمين المنتوج وتخزينه. وهناك مواضيع رئيسية مبرمجة ستناقش عدة قضايا تروم المحافظة على الواحات ونظم الإنتاج بها.

واقترح رئيس الفدرالية إمكنية تطوير سلسلة النخيل والتمر من الناحية البيولوجية، ثم تثمين التمور ومنتجاتها لأغراض صناعية وسياحية، وإجراء البحوث العلمية المختلفة في كافة المجالات المرتبطة بإنتاج وتسويق وتخزين وتصنيع التمور، والاستفادة من مخلفات النخيل، وإجراء صر للأقوات التي تصيب النخيل تحت الظروف المناخية لمناطق الإنتاج المختلفة، مع وضع برامج لمكافحة المتكاملة خاصة منها المكافحة البيولوجية، للتقليل من آثار المبيدات المتبقية الملوثة للبيئة.

وطالب بلحسن بإنشاء مزرعة مجمعة للأصناف المهدهدة بالانقراض وأصناف الذكور الممتازة

بالواحات وحفظ عينات من هذه الأصناف بالتجميد في بنك للجينات، ودراسة الأسواق وتحديد الحاجات لكل سوق حسب الأنواع المختلفة من التمور، وتنشيط الدعاية لتسويق التمور وفتح أسواق خارجية وتشجيع المشاركة في المعارض الخارجية والداخلية للتمور.

وذكرت الدكتورة وفاء فاسي فهري، مديرة بالنيابة بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، بأفاق تكوين المهندسين والدكاترة البيطريين ومهام المعهد التي تتجلى في تكوين المهندسين من مختلف تخصصات العلوم الزراعية والبيطرة، فضلا عن البحث العلمي والتنموية. وأشارت إلى كون المعهد يضمن لطلبته بشكل مستمر البحث في إشكالات المجال الواحي، كما أنجز المعهد عدة أبحاث في المجال بغية المساهمة في التنمية وتنفيذ مشاريع نموذجية حول الزراعة والتنمية القروية مع الساكنة القروية. وأشارت إلى أن المعهد يهتم بالبحوث التي ينفرد فيها المعهد، مختلف مكوناته، بنجاح من قبيل الزراعة الإيكولوجية.

من جهته، أفاد الدكتور عبد الوهاب زايد، سفير النوايا الحسنة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو"، وأمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي، أن اختيار مدينة زاكورة كمنطقة لتدارس مختلف رؤى وتصورات التدبير المندمج والمستدام للمجالات الواحات في هذا الملتقى العلمي، يعد "إشارة قوية إلى المقاربة اللامركزية الناجمة المتبعة في القطاع والتي تتم عن التطلع نحو سياسة قرب تروم تحويل واحاتنا إلى واحات غناء وجنة خضراء بفعل مجهودات المبدولة ويفضل سياسة المغرب الأخضر الناجحة".

وأثنى الدكتور زايد على المستوى المتقدم الذي يعرفه المشهد الزراعي المغربي من حيث استراتيجية البحث والتطوير والإنتاج والدعم والتدبير العام، وكذا التكوين الفلاحي، حيث بات القطاع الزراعي قطب الاقتصاد المغربي، ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان الأمن الغذائي. وأشار الدكتور إلى أن جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي تأسست في سنة 2007 بمرسوم اتحادي، برعاية رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وحقق خلال مسيرة سبع سنوات إنجازات ونجاحات كبيرة، واستقطبت أهم الباحثين والخبراء والمزارعين والمهتمين بقطاع نخيل التمر، وعملت على تطوير هذا القطاع والنهوض به واستطاعت أن تتبوأ مكانة عالمية مرموقة، باعتبارها الجائزة العلمية الأولى المتخصصة بنخيل التمر وصناعاته على مستوى العالم، ودعا عموم الباحثين والعلماء للمشاركة بكثافة في هذا التبراري العلمي المميز بكل فئاته والذي جوائزته تناهز 3 ملايين دولار أمريكي سنويا.

وأعرب الدكتور زايد عن أمله في بلوغ الملتقى أهدافه وأن تتلاقح الأفكار والتجارب بين الباحثين "لتبقى الواحات معطاء كما عهدناها. ذات جمال يسر الناظرين. كما يقول.

يذكر أن هذه الورشة العلمية شهدت تقديم 66 ورقة علمية، وعقد 11 لقاء عاما وموازيًا، قاربت مختلف التطورات والإكراهات والتحديات التي تعرفها الواحات على مستوى النظم البيئية واستخدام الموارد الطبيعية وكذا التفاعلات العديدة مع التقنيات والأنظمة الزراعية المعتمدة والأنشطة السكانية. وتدارس المشاركون بالدرس والتحليل عدة محاور رئيسية همت نظم الإنتاج الفلاحي في الواحات وتثمين وتسويق المنتجات الواحاتية، ثم تنمية ودينامية المجالات شبه الصحراوية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المجالات شبه الصحراوية. وتناولت الورشة كذلك مختلف الممارسات المستعملة في إدارة وتدبير المياه في الواحات، ونظم الإنتاج المستعملة الناجمة والرشيده، وسلاسل الإنتاج ذات الأهمية الاقتصادية، ثم القيود والمعيقات والفرص المتاحة من أجل تنمية مستدامة للواحات.

يشار أن الورشة عرفت مشاركة مكثفة ناهزت 250 مشاركا من 12 دولة هي المغرب، الجزائر، تونس، مصر، فرنسا، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتضمن الملتقى معرضا للمنتوجات المحلية المرتبطة بقطاع النخيل والواحات وتخللته زيارات ميدانية قام بها المشاركون لبعض الضيعات والتجارب النموذجية الناجحة في مجال التدبير والمحافظة على النظم البيئية وترشيد المياه والتأقلم مع التغيرات المناخية.



من فعاليات الملتقى الدولي